تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية
لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج)

30 مايو/أيار 2025

أولا- الملاحظات الافتتاحية

1- وصفت رئيسة المجلس التنفيذي **للبرنامج**، ورئيسة الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لعام 2025، في ملاحظاتها الافتتاحية، مجموعة التحديات والفرص التي تواجه الأمم المتحدة في ظل الضغوط الجيوسياسية والمالية المعقدة الراهنة والجهود المستمرة لإعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مبادرة الأمم المتحدة 80، وإعادة ضبط العمل الإنساني، وخماسية التغيير في إطار مبادرة الأمم المتحدة 2.0. وشجعت جميع المشاركين على الاستفادة من الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية كفرصة للمشاركة في مناقشة صريحة وتحفيز العمل المشترك بشأن العوامل التي تعيق قدرة كيانات الأمم المتحدة على تحقيق أهدافها المشتركة.

ثانيا- الموضوع 1: حوكمة الأمم المتحدة وتوجهها الاستراتيجي في مشهد عالمي متغيّر: النظر في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2024 والتخطيط الاستراتيجي نحو عام 2030

مقدمة

2- في معرض تقديمها للموضوع، دعت رئيسة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) المشاركين إلى النظر في الفرصة التي تتيح للأمم المتحدة تعزيز حوكمتها واتجاهها الاستراتيجي في عالم سريع التغير، من خلال تكييف الأولويات، والاستثمار في الحلول المثبتة والجديدة، وزيادة الكفاءة. كما دعت الرئيسة إلى تجديد الالتزام بتعددية الأطراف التي يرتكز عليها ميثاق الأمم المتحدة ومعاييرها وقواعدها، والتي وفرت بدورها الأسس لتحقيق تقدم ملموس على المستوى القطري، بما في ذلك في مجالات الاستجابة للأزمات، والمساواة بين الجنسين والشمول، وتعزيز القدرات المؤسسية.

حلقة نقاش مع كبار مسؤولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والبرنامج

3- أدار حلقة النقاش نائب المديرة التنفيذية **للبرنامج**، وطلب من كل كبار المسؤولين تناول مسألة مختلفة في ملاحظاتهم.

4- وفي معرض النظر في *كيفية تعزيز التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة للنهوض بالمبادئ والقيم الأساسية*، شاركت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أمثلة على القيادة الفعالة لهيئتها مع المنسقين المقيمين بشأن إدماج المساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة، على غرار تنفيذ سجل أداء خطة العمل على نطاق فريق الأمم المتحدة القطري بشأن المساواة بين الجنسين، الذي استخدمه 116 فريقا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، مقابل 19 فريقا فقط عام 2018. وتستخدم الحكومات في جميع أنحاء العالم

أدوات الميزنة المراعية للمنظور الجنساني لتحقيق فوائد مباشرة للنساء أو لسد الفجوات في تمويل الخدمات التي تدعم الناجيات من العنف ضد النساء والبنات، وتساعد الأسر التي تعيلها نساء وتحسن صحة الأمهات. كما تم إحراز تقدم على صعيد تمكين المرأة، بما في ذلك في أفغانستان، حيث يُعدّ كل من المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من محاور إطار الأمم المتحدة للتعاون. وولاية التنسيق التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة محورية في عملها، كما يتجلّى في خطتها الاستراتيجية الجديدة، التي تركّز على الأولويات الوطنية، والتنفيذ على المستوى القطري، والالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب. وفي الختام، دعت المديرة التنفيذية كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى التكاتف من أجل تعزيز تعددية الأطراف والحفاظ على المساواة بين الجنسين كركيزة أساسية في المنظومة الإنمائية وفي الإصلاحات المقبلة.

5- تناول المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع *كيفية مساهمة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2024 في مساعدة كيانات الأمم المتحدة على تعظيم أثرها الجماعي ونتائجها أثناء صياغة خططها الاستراتيجية التالية وتنفيذها*. وأشار إلى أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات يجب أن يشكّل إطار المناقشات الجارية في سياق مبادرة الأمم المتحدة 80، بما يعزز الاتساق، والتنسيق، والفعالية، والكفاءة، والشفافية، والمساءلة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية - وهي منظومة مؤهلة لمواجهة تحديات اليوم والغد على المستويات العالمية، والإقليمية، والقطرية. وفي سياق استعراض التقدم المحرز في تنسيق الأمم المتحدة من خلال نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه وعمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية المعاد تشكيلها، حدد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات مجالات أمام الكيانات لزيادة الكفاءة من خلال اعتماد مكاتب خلفية مشتركة، والاعتراف المتبادل، والخدمات المشتركة، والعمل معا بناء على المزايا النسبية، مع الامتثال الكامل لولاية كل منها. وكانت هذه نقطة حاسمة إذ أن كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يمكنها – وينبغي لها – أن تعمل بشكل أفضل على المستويين الفردي والجماعي إذا ما أرادت تعزيز الاستخدام الفعال لمواردها وخبراتها الفريدة. ويكتمل دور مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في التنفيذ المشورة السياساتية في المراحل الأولية والتمويل المقدمَين من قبل كيانات أخرى، ويساعد على تعظيم الأثر وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد دعما للأولويات الوطنية.

6- وبالانتقال إلى مسألة *كيفية استفادة كيانات الأمم المتحدة بشكل جماعي من التكنولوجيا الرقمية، والبيانات، والاستشراف الاستراتيجي، والابتكار لدعم استجابة البلدان للتحديات الإنسانية والإنمائية*، أشار مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الجوانب ذات الصلة من الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وشدد على أهمية النُهج المتكاملة المستندة إلى النظم التي تراعي بشكل أفضل التحديات المتعددة الأوجه. وأكد على الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة من خلال مساعدة الحكومات في تحديد الإشارات المبكرة للمخاطر مثل الصدمات المناخية وعدم المساواة من خلال استخدام تكنولوجيات مثل الذكاء الاصطناعي. وفي معرض حديثه عن ضرورة التعلم المتبادل، شجع على تعزيز ثقافة الابتكار والطلاقة الرقمية على نطاق المنظومة من أجل العمل مع البلدان لمساعدتها في تحقيق أولويات التنمية الوطنية من خلال توظيف مثل هذه القدرات. ومن الأمثلة على هذا العمل، دعم تطوير البنية التحتية الرقمية العامة وتعزيز الدراية الرقمية في البلدان المثقلة بالديون؛ وضمان أن تكون لدى الحكومات أدوات الإنذار المبكر والاستشراف اللازمة للحد من المخاطر والتكيف مع تغير المناخ؛ وتحويل نظام الصحة الإيكولوجي الرقمي؛ وتعزيز العدل بين الجنسين. يجب أن يسترشد هذا العمل كله بالأولويات الوطنية، وفقا للمبادئ التوجيهية التي تقوم عليها أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

7- وفي ما يتعلق بمسألة *كيفية إصلاح منظومة الأمم المتحدة بما يعزز الاتساق والمساءلة في ظل تزايد حالات عدم اليقين والاتجاهات السلبية*، شددت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على أن مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب" يجب أن يكون محوريا في إصلاحات مبادرة الأمم المتحدة 80، تماما كما هو الحال لناحية أهداف التنمية المستدامة. وبالنسبة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، باعتباره وكالة معنية بالصحة العامة والسكان، فهذا يعني العمل مع كيانات أخرى لتعزيز الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، والمساواة بين الجنسين، والديناميات السكانية، وتمكين الشباب، حيث يستفيد كل كيان من ميزته النسبية الفريدة. وشددت المديرة التنفيذية على أن الإصلاح يجب أن يعزز قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ مهامها بشكل أفضل وأسرع وأكثر إنصافا، ولا سيما بالنسبة إلى النساء والبنات، وعلى أن حقوق الإنسان يجب أن تكون الدعامة الأساسية التي يقوم عليها عملها. وأكدت أن الانتقال من التنفيذ التفاعلي إلى التنفيذ الاستباقي بالإضافة إلى الاعتماد على البيانات المصنفة لتصميم برامج محددة السياق أمر حاسم لمساعدة الأمم المتحدة على استباق الأزمات وتحصين عملها في المستقبل دعما لأهداف التنمية المستدامة. كما شدّدت

المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على أهمية دور المنسقين المقيمين في تعزيز الحقوق ولفت الانتباه إلى احتياجات البلدان، والعمل بشفافية ووفق أدوار محددة بوضوح، والتكيف مع الظروف المتغيرة والاستفادة من خبرات كل كيان من كيانات الأمم المتحدة، مع إعطاء الأفضلية لمدخلات الجهات الفاعلة المحلية. وأخيرا، أكدت على القيمة الاجتماعية والاقتصادية للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في ضمان تمكين البنات والنساء من إكمال تعليمهن وعيش حياة كاملة.

8- في ملاحظاتها حول *الفرص التي يتيحها التمويل المبتكر وتنويع التمويل في سياق الاحتياجات المتزايدة والقيود على الموارد*، قالت نائبة المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) إنه في حين أن من الضروري توسيع قاعدة التمويل، فإن التنويع وحده لا يكفي لسد فجوات التمويل ويتطلب استثمارات كبيرة من الوقت والموارد، إلى جانب دعم الدول الأعضاء. وعلى الرغم من أن اليونيسف تتمتع بواحدة من أكثر قواعد التمويل تنوعا بين جميع كيانات الأمم المتحدة، فإن بناء تمويلها من القطاع الخاص استغرق عقودا، ويمكن أن يكمّل، لكن لا يمكن أن يكون بديلا عن، الدور الأساسي والمساهمات المقدمة من الحكومات (القطاع العام). وتستمد اليونيسف 20 في المائة من تمويلها من القطاع الخاص، الذي يدعم مبادرات منفذة بالاشتراك مع مؤسسات مالية دولية، ومؤسسات، وجهات فاعلة أخرى في مجالات مثل التأمين ضد المخاطر المناخية، والوقاية من الأمراض، والدراية الرقمية.

9- وأفاد نائب المديرة التنفيذية **للبرنامج** في ملاحظاته، أن منظمته اضطرت إلى تقليص المساعدات الغذائية المقدمة إلى المحتاجين بعد انخفاض مواردها بنسبة 40 في المائة. ويعمل **البرنامج** على تقليص هيكله الداخلي وإعادة تنظيمه، مع التركيز على عمله على المستوى القطري؛ وإعطاء الأولوية لجودة مساعداته على كميتها؛ والتركيز على الحد من الاعتماد على المساعدات من خلال دعم وتعزيز النظم الوطنية وبناء القدرات في مجال الأمن الغذائي، ولا سيما من خلال إضفاء الطابع المحلي؛ وتعزيز شراكاته، مع تقسيم أوضح للعمل لتجنب الازدواجية والتداخل، والتركيز على الدعم المتبادل. وتضمنت الأمثلة اقتراح **البرنامج** لآلية تنفيذ مشتركة مع اليونيسف، يساهم فيها **البرنامج** بقدراته في مجال اللوجستيات وسلاسل الإمداد لدعم آلية يتم استخدامها على نطاق الأمم المتحدة وخارجها، كجزء من مبادرة الأمم المتحدة 80.

مناقشة تفاعلية بين أعضاء المجالس التنفيذية الأربعة، ورؤساء المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والبرنامج وكبار مسؤولي كيانات الأمم المتحدة الستة

10- خلال المناقشة التفاعلية التي أدارها رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أثارت الوفود النقاط التالية:

- ينبغي أن تضمن جهود الإصلاح قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة للتحديات العالمية والتنفيذ ككيان واحد في سياق تحديات التمويل والاحتياجات المتزايدة التعقيد. وتم تشجيع الكيانات على تنسيق خططها الاستراتيجية؛ وتعزيز التعاون بين الوكالات من خلال زيادة مشاركتها في التحليل والبرمجة المشتركة؛ والاستفادة بشكل أكبر من الأدلة والتكنولوجيا الرقمية والابتكار، مع تكرار المبادرات الناجحة؛ وصياغة استراتيجيات لمنظومة الأمم المتحدة تعالج المسائل والأولويات الطويلة الأجل في البلدان المستفيدة من البرامج.
- ينبغي تعزيز التنسيق على المستوى القطري من خلال أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، مع عمل الكيانات مع الحكومات الوطنية والمحلية والمجتمع المدني لتعزيز الملكية الوطنية وقيادة الحلول. ونظرا إلى الدور الذي يضطلع به المنسقون المقيمون في هذه المساعي، تم توجيه دعوات لزيادة الاستثمارات المنتظمة في نظام المنسقين المقيمين وتنفيذ اتفاق التمويل من أجل دعم الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة. كذلك، أبدِيَت شواغل تتعلق بالتخفيضات المالية المحتملة وبتراجع الطموح في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.
- وينبغي أن تعزز الإصلاحات الهيكلية الجارية في إطار مبادرة الأمم المتحدة 80 تعددية الأطراف وتوضح ولايات كيانات الأمم المتحدة، بالاستناد إلى المزايا النسبية، والقيود المالية وغيرها من العوامل، مع إزالة الازدواجية وسد الفجوات بين ولاياتها.

- وينبغي أن يظل النهج الذي يركز على الأشخاص ويعطي الأولوية للمجتمعات المحلية الضعيفة، ولا يترك أحدا خلف الركب، ويشمل المساواة بين الجنسين، وإدماج منظور الإعاقة، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والاهتمام بتغير المناخ، محورا أساسيا للعمل في مجال التنمية، والقدرة على الصمود، والحد من الفقر. أصبح محور العمل الإنساني والتنمية والسلام أكثر أهمية من أي وقت مضى.
- وينبغي بذل الجهود لسد الفجوات المستمرة في الموارد، بما في ذلك تعزيز استكشاف واستخدام التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ونماذج التمويل المبتكرة والمتنوعة، وجمع الأموال بصورة مشتركة والاستثمار المشترك مع الجهات الفاعلة الإقليمية. وقالت عدة وفود إنه يجب النظر إلى التمويل المبتكر على أنه مكمل للتمويل من القطاع العام وليس بديلا عنه، وتم تشجيع الجهات المانحة على توفير تمويل مرن يمكن التنبؤ به.
- ينبغي أن تسعى المجالس إلى ضمان أن الإصلاحات المقترحة تؤهل الأمم المتحدة للعمل حيثما تشتد الحاجة إليها؛ وأن تتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛ وأن تلتزم بالمبادئ والقيم الإنسانية. وينبغي أن تكون خطط عمل المجالس مرنة بما يكفي للتكيف مع حصائل مبادرات الإصلاح الجارية. كما تمت الدعوة إلى تبادل المعلومات بشكل استباقي أكثر بين الكيانات ومجالسها، وبين المجالس نفسها.
- وطُلب الحصول على المزيد من الإيضاحات بشأن كيفية محافظة الكيانات الستة التابعة للأمم المتحدة على فعاليتها في مواجهة تضاؤل الموارد؛ وكيفية تعزيز التعاون في إطار الخطط الاستراتيجية الجديدة؛ وخطط الكيانات لتعزيز دعمها لنظام المنسقين المقيمين والتصدي للتحديات التي تواجهها في تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ ودور المنسقين المقيمين في ضمان استجابة الخطط الاستراتيجية لأولويات البلدان المستفيدة من البرامج؛ والعوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ الكيانات قرارات بشأن ما ستطاله التخفيضات في هياكلها الداخلية استجابة للعجز في التمويل، ولا سيما عندما يطال التأثير الموظفين؛ والتدابير المتخذة لتنسيق الإجراءات، وتبسيط العمليات، وبلوغ المستوى الأمثل في استخدام الموارد في إطار مبادرة الأمم المتحدة 80.
- وطلبت الوفود أمثلة على كيفية تعاون الكيانات لتحقيق نتائج ملموسة في مجالات مواضيعية محددة؛ وتبادل الممارسات الجيدة في مجال التمويل المبتكر. كما طُلب الحصول على المزيد من المعلومات حول نتائج تقييم الكفاءة التشغيلية على نطاق المنظومة؛ وتعبئة التمويل المبتكر؛ وأفضل السبل لتحفيز التعاون؛ وكيف يمكن للكيانات المساعدة في تنسيق اعتبارات الدول الأعضاء بشأن الخطة الرقمية، بما في ذلك الاتفاق الرقمي العالمي والحوكمة الرقمية؛ وكيف يمكن للكيانات تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لتعزيز الأثر في أفريقيا، على الرغم من القيود المفروضة على الموارد.

11- وأشار رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى وجود فرص مستقبلية لتناول المسائل التي أثارتها الدول الأعضاء، وأكد لكبار مسؤولي الكيانات الستة أن الدول الأعضاء تقرّ بدور هذه الكيانات في دعم عمل الأمم المتحدة، ودعاهم إلى الرد على تعليقات وملاحظات الدول الأعضاء.

12- وحذّر نائب المديرة التنفيذية **للبرنامج** من أن المعايير والمبادئ تتعرض لتحديات غير مسبوقة، وأن الفجوة بين الاحتياجات والموارد المتاحة لتلبيتها لا تنفك تتسع، مما يشكل تهديدا وجوديا لكيانات الأمم المتحدة. وفيما تواصل تلك الكيانات البحث عن سبل لزيادة كفاءتها وفعاليتها، تمّ حثّ الدول الأعضاء على النظر إلى ما هو أبعد من الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات والتفكير بطريقة أكثر طموحا وجرأة أثناء توجيهها لوضع الخطط الاستراتيجية المقبلة.

13- وذكّرت نائبة المديرة التنفيذية لليونيسف المشاركين بأن التنسيق بين الوكالات قائم منذ سنوات، ويسهم في إزالة الازدواجية وتعزيز أوجه التآزر من خلال العمل المشترك الناجح؛ وغالبا ما يكون التنسيق مفيدا أكثر حيث تشتدّ الاحتياجات. وفي ما يتعلق بالتمويل الجماعي، فإن أهمية الاستفادة من المزايا النسبية لكل كيان تعني أنه لا يمكن استخدام صناديق التمويل الجماعي في كل شيء، بل ينبغي استخدامها لتحقيق نتائج على نطاق واسع بدلا من تحقيق أي هدف مفروض. وأعربت اليونيسف عن دعمها لنظام المنسقين المقيمين وهي أكبر شريك مالي له، ولكن النظام ليس مثاليا، كما هو موضح في مذكرة إعلامية أعدتها اليونيسف لمجلسها.

14- وفي سياق التركيز على موضوعَي الإصلاح والتعاون، أكد المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على أن مبادرة الأمم المتحدة 80 تمثّل بارقة أمل مليئة بالتطلعات، وينبغي عدم النظر إليها كوسيلة لمواءمة مستوى الطموح مع القيود على الموارد. فمبادرة الأمم المتحدة 80 ليست دعوة إلى الاختيار بين الكفاءة والنطاق. بل يجب أن تركز الإصلاحات على كيفية توسيع النطاق بكفاءة، والبناء على الإصلاحات السابقة وتعزيزها. ويعتمد تعزيز التعاون والتنسيق على توضيح الكيانات لولاياتها والالتزام بها، والاستفادة من نظام المنسقين المقيمين، وإدماج أنشطتها على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، وتحقيق تكامل أفضل بين السياسات والعمليات.

15- وفي سياق ردها، شاركت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أمثلة على كيفية تحقيق كيانها "عملا أفضل من خلال اتباع نهج منظومة الأمم المتحدة" وذلك عبر البرمجة المشتركة وصناديق التمويل الجماعي، ونهج تغيير نظمي في التعاون في الأمم المتحدة، وزيادة الكفاءات وتعزيز التعاون. واشتملت مبادرات أخرى على نقل مقر هيئة الأمم المتحدة للمرأة من نيويورك إلى نيروبي لتكون أقرب إلى الأشخاص الذين تخدمهم؛ وزيادة الدعم من خلال تنويع قاعدة الجهات المانحة للهيئة، وتوسيع نطاق الشراكات، والبناء على العلاقات القوية مع الحكومات والمجتمع المدني؛ والبرمجة الميدانية المشتركة التي شكلت أكثر من 30 في المائة من عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

16- ورحّبت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بإعراب الوفود عن دعمها للابتكار والتعاون، وللأهمية التي توليها للعمل في إطار محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، بما في ذلك حماية النساء والشباب. ويتطلّب هذا العمل قدرا بالغا من التخطيط المسبق، وتتقن الأمم المتحدة القيام بهذا النوع من التخطيط من خلال البرامج المشتركة، لكنها لم تنجح بالقدر نفسه في الإبلاغ عن إنجازاتها. كما شددت على قيمة "التحلي بالجرأة لطرح التساؤلات والتخلي عما لا يجدي نفعا". وتماشيا مع مبادرة الأمم المتحدة 80، يشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان بالفعل في البرمجة المشتركة التي أصبحت الآن المصدر الرئيسي لتمويله، ويعمل على زيادة شراكاته مع المؤسسات المالية الدولية. وباعتبار أن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان طوعي، فإن تضاعف إيراداته خلال العقد الماضي يدل على ثقة الجهات المانحة بقدرته على تحقيق النتائج. ومع ذلك، من الأهمية بمكان إدراك أن الخطاب المسيس والاستقطاب المتزايدين بشأن المسائل المتعلقة بالأرواح والأشخاص المعرضين للخطر قد يهددان الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات الأشخاص.

17- وبعد أن أعرب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تقديره للدول الأعضاء على المشورة والتوجيهات التي قدمتها على مر السنوات، تحدث عن الحاجة إلى التحرّك العاجل نظرا لفترة الأزمات الاستثنائية التي تواجه منظومة الأمم المتحدة. وأشار في حديثه إلى 000 20 موظف اضطرت كيانات الأمم المتحدة إلى الاستغناء عن خدماتهم في الأشهر الخمسة الماضية، ما أدى إلى حرمان ملايين الأشخاص من المساعدة. وشدد على أن الكثير مما سيحدث في إطار مبادرة الأمم المتحدة 80 سيعتمد على الدول الأعضاء - فهي تتحمل مسؤولية معالجة الازدواجية، وتداخل الولايات، وغيرها من المسائل. وشجع الدول الأعضاء على اتباع نهج أكثر استباقية لمواجهة التحديات، وحثها على النظر بشكل أعمق في الإصلاحات الهيكلية. كما دعا إلى عدم مطالبة الوكالات بفعل المستحيل والحفاظ على قدرتها على العمل. ويجب أن يكون الهدف الأساسي هو الحفاظ على قدرة المؤسسات على خدمة الأشخاص في البلدان، ثم الاستثمار في القيام بالعمل بشكل أفضل وبشكل مشترك - ففي حال لم يعد من حضور تشغيلي للوكالات في البلد، يصبح التنسيق بلا جدوى. ولفت إلى أن الدول الأعضاء، بصفتها أعضاء في المجالس التنفيذية، تمثل الأمل الأكبر بالنسبة إلى الكيانات.

18- وفي ختام المناقشة، أكد رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن الدول الأعضاء مستعدة للعمل مع كيانات الأمم المتحدة - وهذا ما رددته رئيسة المجلس.

19- ورددت جهة مانحة غير حكومية لمنظومة الأمم المتحدة في بيان قدمته بعد الاجتماع، الكثير من النقاط التي أثارتها الوفود خلال المناقشة، بما في ذلك الدعوات إلى مواءمة الولايات والقدرات، وتعزيز نظام المنسقين المقيمين، وتحسين المساءلة المالية والشفافية، والتنسيق والتعاون الوثيقين بين كيانات الأمم المتحدة، ومواصلة تعزيز سيادة القانون، والعدالة، والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة بين الجنسين. وتشرف المجالس التنفيذية أيضا بشكل مشترك على الاتساق على نطاق المنظومة، إلى جانب كونها هيئات حوكمة لكيانات الأمم المتحدة الفردية. وطُلب الحصول على المزيد من المعلومات عن

كيفية تعامل الكيانات مع مكاتبها الميدانية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين لضمان الربط بين البرامج والأولويات الوطنية؛ وكيفية تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة 80 لتعزيز نهج على نطاق المنظومة يحقق مكاسب من حيث الكفاءة ويزيد من الأثر؛ والتدابير المتخذة لتخفيف مخاطر خفض أعداد الموظفين، وما قد يترتب عليه من فقدان للخبرات والمعرفة المؤسسية البالغة الأهمية.

ثالثا- الموضوع 2: تمكين قدر أكبر من الاتساق في توجيهات وأطر واجب الرعاية في الأمم المتحدة لتعزيز المساءلة، والكفاءة، والالتزام تجاه القوة العاملة في الأمم المتحدة

20- في معرض تقديمها للموضوع، ذكرت رئيسة المجلس أن أعضاء المجلس يتحملون مسؤولية خاصة لناحية ضمان أن تكون لدى الكيانات، السياسات والمعايير وأوجه المساءلة اللازمة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بواجب الرعاية للموظفين قبل النشر، وأثنائه، وبعده، ولا سيما في المناطق العالية المخاطر. فإطار واجب الرعاية الفعال كفيل بتمكين جميع الموظفين الوطنيين والدوليين من الشعور بالدعم أثناء تنفيذ مهام كياناتهم بأمان ونزاهة. وينبغي لأعضاء المجلس أن يبعثوا برسالة مفادها أنهم يتوقعون من وكالاتهم تحديث نهجها والبقاء على استعداد للاستجابة للديناميات المتغيرة في صفوف الموظفين الوطنيين والدوليين.

الكلمة الرئيسية

21- في كلمته، تطرّق مساعد المديرة التنفيذية لإدارة مكان العمل والتسيير في **البرنامج** إلى الظروف المتزايدة الصعوبة التي يُطلب من العاملين في المجال الإنساني والإنمائي العمل فيها، وضرورة حماية السلامة الجسدية والصحة العقلية للموظفين أثناء خدمتهم الفئات الأكثر ضعفا في العالم، حيث غالبا ما يعرضون حياتهم للخطر. وفي هذا الصدد، كان عام 2024 الأسوأ على الإطلاق من حيث فقدان موظفين تابعين للأمم المتحدة أرواحهم.

22- ووصف مساعد المديرة التنفيذية خصائص نظام واجب الرعاية الفعال، الذي يجب أن يكون منصفا، وشفافا، ومدمجا في ثقافة المنظمة ومدعوما بالبنية التحتية اللازمة والتمويل المستدام. وتشمل هذه النظم عناصر الإدارة، والرفاه، والدعم التشغيلي والمساءلة، وتطبق على جميع الموظفين، بصرف النظر عن موقعهم الجغرافي، أو رتبتهم الوظيفية، أو دورهم، أو نوع عقدهم. ويغطي إطار **البرنامج** الجديد جميع موظفيه، ومُعاليهم عند الاقتضاء. ويستند إلى إطار واجب رعاية وافقت عليه المديرة التنفيذية والمجلس؛ ويتميز بهيكل حوكمة مبسط يمكّنه من الاستجابة السريعة عند الحاجة. ونظرا إلى عمل كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة على وضع أطرها الخاصة لواجب الرعاية، دعاها مساعد المديرة التنفيذية إلى العمل معا من أجل وضع إطار واحد لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما يتسق مع نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة".

حلقة نقاش مع مديرة الموارد البشرية في صندوق الأمم المتحدة للسكان ومدير شعبة العاملين والثقافة في اليونيسف

23- طُلب من مديرة الموارد البشرية في صندوق الأمم المتحدة للسكان ومدير شعبة العاملين والثقافة في اليونيسف، بصفتهما مشاركَين في حلقة النقاش، وصف ابتكارَين في مجال واجب الرعاية في كل من كيانيهما، وتحديد الدعم الذي يحتاجان إليه من مجلسهما.

24- وقالت مديرة الموارد البشرية في صندوق الأمم المتحدة للسكان إن عمليات واجب الرعاية يجب أن تكون استباقية، ومركزة على الأشخاص، وشاملة ومستجيبة للظروف المتغيرة، وينبغي أن تحسّن حياة الموظفين، ولا سيما في البيئات العالية المخاطر. وشكّلت الاستجابة لشواغل الموظفين بشأن السلامة الجسدية لأطفالهم الملتحقين بمدارس محلية المثال الأول الذي قدمته عن مبادرة مبتكرة في مجال واجب الرعاية. وتشمل هذه المبادرة دورات تدريبية وإرشادية حول كيفية منع التحرش في المدارس، والتصدي للاعتداء الجنسي والاختطاف، وإنشاء حيّز آمن وجهات اتصال معنية بسوء السلوك الجنسي في مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان. أما المثال الثاني فكان حول إنشاء شبكة من المستشارين النفسيين والاجتماعيين الإقليميين المكلفين بدعم رفاه جميع الموظفين، والمتعاقدين والخبراء الاستشاريين، وعائلاتهم، ومساعدتهم على التعامل مع الصدمات، وتطبيع طلبات المساعدة تحسبا للحاجة إليها.

25- كذلك، تدعم سياسة العمل المرنة في صندوق الأمم المتحدة للسكان رفاه الموظفين، ولا سيما أولئك الذين يرعون والدين مسنين، أو أطفالا صغارا أو أفرادا آخرين من العائلة من ذوي الاحتياجات الخاصة. ويسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان، كجزء من مبادراته بشأن واجب الرعاية، إلى توليد شعور بالانتماء في مكان العمل من خلال تشجيع مناقشة المواضيع الصعبة والحساسة، وتعزيز الوعي وتقبّل احتياجات الأشخاص، ومعاملة جميع الموظفين كأفراد. ولتنفيذ هذا العمل، يحتاج الكيان إلى خبراء مخصصين للتوجيه، والإرشاد، ودعم المتضررين من الصدمات، والأمن، والدعم النفسي.

26- شرح مدير شعبة العاملين والثقافة في اليونيسف أن واجب الرعاية يُعدّ محوريا لمبادئ وقيم اليونيسف، ويبيّن نهجها الذي يركز على الأشخاص ويضمن بقاء المنظمة في موضع جيد للوفاء بالتزاماتها تجاه الأطفال. ويتم تنفيذ ذلك من خلال مبادرات مختلفة تهدف إلى تعزيز الشمول، والسلامة النفسية، ومنع الإنهاك المهني، وتقليل الضغوط الناجمة عن النشر المتكرر في بيئات العمل العالية الإجهاد، وتحسين ظروف المعيشة والعمل للموظفين الذين يعملون في بيئات صعبة، مع تقديم دعم خاص للنساء. وشملت الابتكارات الحديثة إدخال تقييمات المخاطر النفسية التي تسهل الوقاية من المخاطر وتخفيفها، ما يقلل من احتمال حدوث إنهاك مهني، والتغيب عن العمل، والأخطاء البشرية، ويدعم الكفاءة التشغيلية. وتم أيضا تطوير "مجموعة أدوات للتصدي للإنهاك المهني" بهدف دعم المديرين والموظفين في منع الإنهاك المهني، وتقييمه، والتصدي له. كما تم الشروع بوضع إطار لرعاية الموظفين في حالات الطوارئ لدعمهم في هذه الحالات من خلال البحوث الداخلية والخارجية. وبالنسبة إلى الموظفين العاملين في مواقع عالية المخاطر أو شاقة، تقدم اليونيسف إجازة خاصة مدتها شهر واحد بأجر كامل بعد إتمام فترة الخدمة. كما تشجع اليونيسف على تنقل الموظفين والتعيين في المواقع الشاقة بالاستناد إلى مبدأ تقاسم العبء بين الموظفين. وأشار المدير إلى أن مبادرات واجب الرعاية تتطلب إعادة معايرة والتكيف مع البيئات الأمنية المعقدة والسريعة التغير، ودعا جميع الكيانات إلى التعاون من أجل البناء على الأدوات والدروس المستفادة وتوسيع نطاقها، كم ناشد المجالس مواصلة تقديم التوجيه والتمويل.

27- وفي ختام المناقشة، شجعت الرئيسة المجالس والدول الأعضاء على الاعتراف بواجب الرعاية كجزء أساسي من عمل كيانات الأمم المتحدة يجب إدراجه في الميزانيات باعتباره "تكلفة من تكاليف ممارسة الأعمال". واقترحت أن يتم تحديد النهج المختلفة التي تتبعها الكيانات في توفير واجب الرعاية من أجل إيجاد السمات المشتركة وتمكين الاتساق والتماسك. ونظرا إلى أن ضيق الوقت المتاح لم يسمح بمزيد من المناقشة، دعت الرئيسة المشاركين إلى تقديم تعليقاتهم بشأن واجب الرعاية لإدراجها في محضر الاجتماع، وأوصت بأن تكون مدة الاجتماعات المقبلة يوما واحدا.

28- وفي بيان قدمته بعد الاجتماع، قالت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إن هيئتها متوائمة بشكل وثيق مع معايير واجب الرعاية في كيانات الأمم المتحدة الأخرى، وتستفيد من الدروس المستفادة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأضافت أن من شأن آلية الأمم المتحدة المقبلة للصحة والسلامة المهنية أن تعزز المواءمة، وتبادل المعرفة، وثقافة مشتركة لسلامة الموظفين ورفاههم. وأكدت أنه لا بد من تطوير أطر واجب الرعاية استجابة لمشهد المخاطر العالمي المتزايد التعقيد والتغيرات الديمغرافية في صفوف موظفي الأمم المتحدة. وبالنسبة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، يجب أن يكون واجب الرعاية شاملا ومستجيبا لمختلف مراحل حياة الموظفين وأدوارهم وظروفهم، والهيئة ملتزمة بالمساهمة في تعزيز التنسيق والمسؤولية المشتركة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وشكرت المديرة التنفيذية الدول الأعضاء على شراكتها في النهوض بأطر واجب الرعاية الشاملة والفعالة والمستندة إلى البيانات، وعملها من أجل وضع إطار أقوى وأكثر استجابة للأمم المتحدة.

29- وفي بيان قدمته إحدى الدول الأعضاء بعد الاجتماع، تم التأكيد على معايير الحماية المنسقة، والضمانات المحددة السياق، والتمويل الذي يمكن التنبؤ به كمجالات للعمل الجماعي الهادف إلى تعزيز أطر واجب الرعاية في الأمم المتحدة. واستنادا إلى الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، يجب على الكيانات أن تضع أطرا موحدة وقابلة للقياس لضمان صحة الموظفين الجسدية والعقلية. كما يجب عليها أيضا أن تضمن إضفاء الطابع المحلي على واجب الرعاية وتوسيع نطاقه ليشمل الموظفين الوطنيين، ومواءمة اتفاق التمويل مع متطلبات واجب الرعاية لضمان استدامة الحماية وإتاحتها حيثما تشتد الحاجة إليها.

رابعا- الملاحظات الختامية

30- شكر نائب رئيس المجلس التنفيذي لليونيسف جميع المشاركين على تفاعلهم، وصراحتهم، والتزامهم بالنهوض بعمل منظومة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من البيئة المتزايدة التعقيد التي تتسم بالنزاعات، والتهديدات البيئية، وتفاقم أوجه عدم المساواة، والتحول التكنولوجي، والحيّز المالي المحدود، فإن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وصياغة خطط استراتيجية جديدة يوفران فرصة مشتركة لتعزيز استجابات الكيانات والتطور معا لمواجهة التحديات.

31- وسلّط تبادل الآراء خلال الاجتماع الضوء على الحاجة إلى تعميق التعاون وأوجه التآزر بين الكيانات، بما في ذلك تعزيز التنسيق بين المجالس في مجال الدعوة لصالح الأشخاص والمجتمعات المحلية الأكثر ضعفا؛ وأهمية سرعة التحرك والابتكار؛ والأهمية المحورية للإنصاف وإعطاء الأولوية للأشخاص الأكثر ضعفا في جميع جوانب البرامج. وعلاوة على ذلك، ومع خروج موظفي الأمم المتحدة من أكثر الأعوام دموية على الإطلاق بالنسبة إلى العاملين في المجال الإنساني، يتعيّن على الكيانات مواصلة إعطاء الأولوية لسلامة ورفاه موظفيها والاستثمار في ذلك، بما في ذلك واجب الرعاية وتعزيز المعايير والسياسات المنسقة. ويجب استكشاف نماذج تمويل متنوع ومرن، في حين تواصل الكيانات تعزيز آليات الشفافية والمساءلة من أجل بناء الثقة وتعظيم الأثر.

32- وفي ختام الاجتماع، شكرت الرئيسة جميع المشاركين على آرائهم النيّرة، مؤكدة مجددا أهمية العمل معا في البيئة الحالية المتسمة بدرجة عالية من الدينامية.